

فالمضامين

أخر سائر تلك التي ثبتت من بانه متحرك وهذا انما حصل من الفلطي
 لانه من غلط في ان ليس في الموضوعين ليس لفظ بل الفلطي
 في زعمه سائرنا والحق ان الحق لا سبب الفلطي لا يقدح في ادراك الحق
 بل يقدح في العلم بكونه ادراكا حقا وهو مرفوع بان نظام العالم ترتيب
 الواجب الحكيم الذي اودع في كل نوع مصلحة لم يختلف عنه فلما كانت
 فطرة الانسان للادراك كان اكثر ادراكا لسلامة سبب الفلطي
 لا يقدح في ادراك الحواس بل يقدح في العلم بكونه ادراكا حقا وهو
 مرفوع بان نظام العالم ترتيب الواجب الحكيم الذي اودع في كل
 نوع مصلحة لم يختلف عنه فليكن نظره الحواس للادراك كان اكثر ادراكا
 سائلا عن سبب الفلطي وسوف نأتم للحكمة المتوخلة في العلم المنزف
 وهي التي يكون ظاهره في تصوير الصدق والحق وباطلها بالحوادث
 لان سوفنا معناه العلم والحكم واسط معناه المنزف اي الحق بالباطل
 والفلطي بانه ومنه استنتف اللفظة استعملت في افاقة الادلة على
 ما علم تحق بالضرورة في استنتف اللفظة من قبلنا سوفنا اي حجة الحكم
واسباب العلم اي اسباب حصول العلم في المضاف والسبب
 هو لانه ما يتوصل به الى الشيء واصطلاحاً ما يكون طريقاً الى الحكم
 من غير ان يشترط فيه صفة يتجلى بها الى الصنف المذكور في منتج اي
 الصنف بانه لا يشترط فيه رافع الاثبات وهذا التعريف لانه منصوصا لما
 تنبى في اي منتج ويظهر ما يذكره في ان يعبر عنه رافع المضاف
 حيا في العلم بكونه وبكيفية معلوف على تركه وكلاهما اي تركه وبكيفية
 تفصيله لكونه وبكيفية وبكيفية تفصيله لكونه وبكيفية تفصيله لكونه

سأه
التقسمة
الفلسفة

سأه

تحتل الموجود والمعدوم والمستحيل فمعرفة علمه من معلوم يحصل
 بالتفكير ولا يحتاج الى الذكر فاشارة الى جوا ببقوله ولكن ان يعتبر
 عنه اي حاشية انه ان يذكر نوعه عنه فالشيء الذي خبره المذكور بانه ان يذكر
 الذكر بالضم التليق وبالكسرة فله المذكور من الذكر بالكسرة
 لانه لو افاد من الذكر بالضم لم ينجح الى هذا الشأن وجعل كنهه يعني بذكره في نوع
 فليكن العلم ان العلماء اختلفوا في العلم المطلق على ما اريب ثلثة الآراء
 انه ضروري ولا يحتاج الى التعريف واختاره الامام فخر الدين الرزني
 رحمه الله له دليلين الاول ان كل واحد يعلم نفسه بالضرورة انه موجود
 وهذا العلم علم خاص متعلق بمعلوم خاص وجوده والعلم المطلق لكل
 ذائي للتعبد والعلم بالضرورة سابق على العلم بالباطل فاذا حصل العلم الخاص
 الذي هو جزئية لان المطلق بالضرورة كان العلم المطلق سابقا عليه و
 السابق على الضرورية اي ان يكون ضروريا فيكون العلم المطلق ضروريا
 وهو المطلق والدليل الثاني هو ان يقال لو كان العلم المطلق كسببا معقرا
 فاما ان يعرف بنفسه ويحوي جزئا او يغيره ويوافقا لان العلم
 انما يعلم بالعلم فليعلم بالعلم لزم الدور لتوقف معلومته على معرفة
 متناهية معلومته الاخر والله عز وجل انما ينبغي ان يبين الدليلين
 اما الدليل الاول فيكون ان يكون انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 العلم الجزئي ضروري بل الضروري حصول ذلك العلم الجزئي المتعلق
 بوجوده وذلك الحصول غير تصور وغير مستلزم لانه لا
 كثره اسما يحصل من العلوم الجزئية المتعلقة بالمعلومات الشخصية ولا
 شتموه شيئا من تلك العلوم فاذا لم يكن العلم الجزئي المتعلق بوجوده

سأه
الاحتجاج

تسليم